مقابلة

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

البلديات في معركة مواجهة تفشّي كورونا
أبوحسن: الصلاحيات واسعة لكن تنقصها الإمكانات

مع انتشار فيروس كورونا في لبنان، تجندت كل المؤسسات الصحية والرسمية والخاصة، لمواجهته والحد من اعداد اصاباته. وباعتراف معظم الدول، نجح لبنان الى حد كبير في استيعاب تفشي الفيروس من خلال تضافر جهود كل القيمين على مكافحته، فيما برز دور اساسي في هذه المعركة للبلديات في كل المناطق

لعبت وزارة الصحة عبر مستشفياتها الحكومية الدور المحوري والموجه والمراقب والمتابع والمعالج في مواجهة تفشي الفيروس. وكان للصليب الاحمر اللبناني دور فعال منذ المراحل الاولى في عمليات نقل المصابين وحجرهم، ثم دخلت المستشفيات الخاصة على خط المعالجة، وكذلك القوى العسكرية والامنية عبر الدعم اللوجستي وضبط حركة الاختلاط والتجمعات وتوزيع المساعدات والمواد الطبية.

طبقت البلديات الاجراءات التي عممتها وزارتا الصحة والداخلية، بالتعقيم ومراقبة حركة المقيمين والعمال الاجانب، واقامة مراكز صحية ضمن النطاق البلدي، واجرت تقييما لحالة المواطنين وقامت بالتبليغ عن الحالات المشتبه بها. كذلك ساهمت في مراقبة الالتزام بالتعبئة العامة، والاقفال، وعدم رفع اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، وسطرت محاضر ضبط بالمخالفين.

المديرة العامة للادارات والمجالس المحلية بالتكليف في وزارة الداخلية فاتن ابوحسن تضيء في هذا الحوار مع "الامن العام" على ما قامت به المديرية لمواكبة اعمال البلديات في هذه المرحلة.

■ ما هو دور البلديات والمجالس المحلية وفق القانون في حال تفشي الامراض؟

□ تطرقت المادة 74 من قانون البلديات الى صلاحيات رئيس السلطة التنفيذية المحلية الذي هو رئيس المجلس البلدي، ومن ضمن صلاحياته مكافحة الوباء. يتضمن النص: "اتخاذ التدابير في سبيل مكافحة الامراض الوبائية والسارية وامراض الحيوانات". اضافة الى صلاحيات اخرى، منها استدراك او منع ما من شأنه مس الراحة والسلامة والصحة العامة، وفرض ما يلزم من تدابير النظافة والراحة والسلامة على وسائل النقل العمومي. هذا الامر يعني ان ثمة صلاحيات واسعة للبلديات في مكافحة الامراض والحفاظ على السلامة والصحة العامة.

■ هل يكفي هذا الدور ام مطلوب ادوار اخرى لتفعيل عمل البلديات؟

□ وفق قانون البلديات، الصلاحيات واسعة لرؤساء البلديات ويستطيعون ممارستها سندا للقانون. لكن اذا اردنا توسيع الصلاحيات يجب ان تقابلها امكانات مالية ولوجستية. فالبلديات لا تملك الامكانات نفسها ولا القدرة ذاتها لتغطية اعباء القيام بهذه الصلاحيات. في ازمة كورونا ظهر ان هناك بلديات ناشطة جدا وتقوم بدور مميز في المواجهة، ان على سبيل تعقيم كل المراكز العامة ضمن نطاق البلدية، او على سبيل تقديم المساعدات الى الاشخاص ذوي الحاجة، وهذه ايضا ضمن صلاحيات البلدية. لكن هناك بلديات لا تملك الامكانات المادية.

■ هل وفرتم الدعم لهذه البلديات؟

□ تأتي ميزانية البلديات من الرسوم البلدية المباشرة او من الرسوم التي تجبى لمصلحة الصندوق البلدي المستقل. لكن المرسوم الاخير لعائدات الصندوق البلدي انجز عام 2017، ومرسوم عائدات 2018 وما بعدها لم ينجز، ما يؤثر حتما على ملاءة البلديات. الدعم المالي لم يتوافر، لكننا سرّعنا في انجاز توزيع عائدات الهاتف الخليوي على البلديات. القرار المشترك بين وزارة الداخلية ووزير المال كان جاهزا ايام الحكومة السابقة، لكنه تأخر بسبب تغيير الحكومة في انتظار توقيعه من وزير المال الجديد. لقد ساعدنا الوزير في تسريع توقيع القرار واخذت البلديات مستحقاتها من عائدات الخليوي ووقعنا اوامر الدفع، على الرغم من ان بعض البلديات شكت من ان المبالغ المحولة اليها غير كافية، لكن هذا ما يمكننا عمله وفق القانون.

■ كيف استجابت المديرية والبلديات لمواجهة الوباء على صعيد توفير الموارد الصحية والطبية والوقائية والبشرية؟

□ مع بداية ظهور ازمة كورونا كانت ردود الفعل متفاوتة بين بلدية واخرى. ثم بدأت تصدر تعاميم المحافظين لتصويب مسار البلديات في التصدي للازمة. لهذا وضعنا تعميما موحدا لكل البلديات جرى توزيعه عليها، يتضمن كل الاجراءات الواجب اتخاذها. طلبنا في التعميم من البلديات توفير مراكز حجر للمصابين او للمشتبه باصابتهم بالفيروس لكي يتم تجهيزها في حال تفاقم الوضع واحتجنا الى مراكز جديدة. توافر عدد لا بأس به من مراكز الحجر، لكن لم تعتمد كلها بسبب وضع معايير محددة لم تتوافر فيها. المراكز التي اعتمدت بلغ عددها 12 مركزا، وتم التأكد من جهوزيتها وامكان استخدامها كمراكز حجر. عدا ذلك، عممنا على البلديات تدريب الشرطة والحراس على كيفية التعاطي مع الفيروس، وسبل المحافظة على سلامتهم اولا وسلامة المواطنين، ومراقبة المحلات ضمن نطاقها ومدى احترامها للشروط الصحية المفروضة، وتقديم مساعدات الى الاهالي الذين يعانون من وضع مادي صعب. ثمة بلديات وزعت حصصا غذائية على المحتاجين، وهذا امر آخر مختلف عن المساعدات التي وزعتها وزارة الشؤون من موازنة الدولة.

■ ماذا على صعيد الموارد البشرية للبلديات، هل هي كافية؟

□ استعانت البلديات بمتطوعين من كل الاختصاصات، فليس لدى كل البلديات اطباء او مراكز صحية او مسعفون او ممرضون. لبى عدد كبير دعوة التطوع، من اطباء وممرضين ومرشدين صحيين واجتماعيين، وقد تولى الصليب الاحمر تدريب عدد منهم. كما وقعت وزارة الداخلية بروتوكول تعاون مع وزارة البلديات الفرنسية لانشاء مركز لتدريب رؤساء المجالس واعضائها وموظفي البلديات، فاذا انشىء هذا المركز وتوافر التدريب اللازم للكادر الموجود يمكنه القيام بدوره كما يجب.

المديرة العامة للادارات والمجالس المحلية بالتكليف في وزارة الداخلية فاتن ابوحسن.

■ ما هي الثغر والنواقص والحاجات التي ظهرت خلال الازمة؟

□ تكمن الثغرة الاهم في ان الامكانات المادية واللوجستية قليلة لدى البلديات، علما ان القوانين والتعاميم والقرارات التي صدرت قيدتها، مثل قرار منع التوظيف والتعاقد والاستعانة باطباء وممرضين ومقدمي خدمات ومستشارين لسد النقص البشري (المادة 32 من قانون الموازنة العامة لعام 2020). هذه المادة قيدت البلديات في تقديم المساعدات، لكن وزير الداخلية والبلديات محمد فهمي اصدر قرارا يسمح استثنائيا بتقديم مساهمات ومساعدات للاشخاص والجمعيات والمستشفيات والصليب الاحمر وكل الجهات المعنية في مواجهة كورونا.

■ لنتكلم عن دور المديرية والكادر الموجود فيها لمواكبة انتشار كورونا ومواجهته؟

□ تضم المديرية العامة للادارات والمجالس المحلية ثلاث مصالح: مصلحة الصندوق البلدي المستقل، ومصلحة شؤون المحافظات والاقضية، ومصلحة الشؤون الفنية. دور مصلحة الصندوق البلدي الاهتمام باعداد مرسوم عائدات الصندوق البلدي المستقل، واعداد القرار حول توزيع عائدات الهاتف الخليوي، وكل مراسيم الدفع المتعلقة بالنفايات. في هذه المصلحة تم العمل بشكل مركز على القرار المشترك المتعلق بتوزيع عائدات الخليوي، واصدرنا اوامر الدفع حتى تحال على حسابات البلديات. دور مصلحة شؤون المحافظات والاقضية لابداء الرأي في كل القرارات البلدية الخاضعة لتصديق وزير الداخلية، حيث ان هذه القرارات تخضع لتصديق القائمقام او المحافظ او الوزير. القرارات التي تخضع لتوقيع الوزير تعرض علينا لنبدي رأينا فيها. اذا ارادت البلديات صرف اموال تحتاج الى امين صندوق، لكن هذه المهمة غير متوافرة في عدد كبير منها. لذا اعطينا الاولوية لصدور قرار تكليف عضو في المجلس البلدي بها لكي تتمكن البلدية من صرف الاعتمادات. مصلحة الشؤون الفنية تعنى بكل ما له علاقة بالتخطيط، لكنها لم تكن اولوية وملحة في ظل ازمة كورونا.

> **وضعنا تعميما موحدا لكل البلديات حول اجراءات مكافحة كورونا**

■ في ما خص ازمة كورونا على ماذا تم التركيز ايضا؟

□ وحدة ادارة مخاطر الكوارث في السرايا الحكومية تقوم بعمل مهم. نحن على تواصل معها وتم اختيار موظفين اثنين من المديرية ليكونا ضمن اعضاء هذه الوحدة، وهما يتابعان كل القرارات لاسيما تلك المتعلقة بالبلديات.

كذلك تم العمل على موضوع مراكز الحجر الصحي، حيث انجزنا مع وحدة ادارة الكوارث دليلا يتضمن سبل تجهيز هذه المراكز في البلديات. ضم الدليل الذي تم تعميمه على كل البلديات، تعريف للحجر المنزلي وما يجب ان يحتويه المركز، وحدد المعدات والشروط الصحية، وصولا الى قيام الصليب الاحمر بتدريب الاشخاص الذين يعملون في المراكز.

انجزنا ايضا دليلا آخر يتعلق بالتدابير التي يجب ان تتخذها البلديات في مواجهة الوباء، بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والصليب الاحمر الدولي واليونيسف ووحدة ادارة مخاطر الكوارث.

يتضمن هذا الدليل كل التعليمات للمحافظين والبلديات حول كيفية تطبيق التعبئة العامة، واجراءات الوقاية الصحية ومتابعة التشدد في تطبيقها، وتجنيد المتطوعين، وسبل ارشاد المواطنين وتعزيز روح التعاضد بينهم، وتشكيل فريق بلدي للتدخل السريع، ووضع خطة استجابة وتعبئة اجتماعية، وانشاء غرفة عمليات بلدية للمساعدة في خطة الاستجابة، والتنسيق مع الصليب الاحمر والمؤسسات الاهلية العاملة في المجال، والقيام بمسح سريع يشمل العائلات الاكثر فقرا وتقديم المساعدات لها، وتفعيل المراقبة الصحية عبر سلسلة اجراءات محددة، ووضع خطة لمنع تفشي فيروس كورونا، ورفع تقرير يومي عن غرفة ادارة عمليات الكوارث التابعة لكل محافظة وارساله الى غرفة العمليات المركزية، مع اجراءات اخرى مفصلة وموسعة.